



The reliability of the financial reports of the holy shrines in light of the diversity of its objectives

موثوقية التقارير المالية للعتبات المقدسة في ظل تنوع أهدافها
بحث تطبيقي في العتبة الحسينية المقدسة

وليد حامد عطشان السلامي

* أ.م.د. علي محمد ثجيل المعموري

Abstract: The holy shrines in Iraq are institutions that aim to provide public service to all visitors of the holy shrines, as well as expand their activities and develop the infrastructure and expand them to serve the masses of visitors from inside and outside Iraq, which requires them to provide sources of funds from different sources to cover their needs in order to achieve their goals, despite the diversity of the objectives, the sources of funding and the different activities, as well as privacy of the holy shrines, but it does not have its own accounting system, in addition to they are not adopting the uniformed accounting system completely, in order to organize and control it's accounts and assets. The research derives its importance from the need to find realistic solutions to the problems and obstacles in applying the accounting system in the holy shrines, because they are non-profit institutions, and the need to understand their specificity and achieve their goals which determined by the laws and regulations governing their work. Hence, the problem of research is the insufficient accounting system applied in the holy shrines in light The diversity of its objectives, which influenced the reliability of financial reports, and the researcher assumed that the application of the uniformed accounting system in the holy shrines contributes to the reliability of financial reports, the research reached a set of conclusions, The failure of some holy shrines to apply the uniformed accounting system has affected the reliability of financial reports.

The research recommends a set of recommendations; the most important of it is the adoption of a uniformed accounting system with the adaptation of special cases in the holy shrines or the adoption of a special accounting system for all holy shrines in Iraq

المستخلص: تعد العتبات المقدسة في العراق من المؤسسات التي تهدف الى تقديم خدمة عامة لجميع زائري العتبات المقدسة فضلاً عن اتساع انشطتها وتطوير البنى التحتية للعتبات وتوسعتها بما يخدم جموع الزائرين من داخل العراق وخارجه، الذي يتطلب منها توفير مصادر الاموال من منابع مختلفة لتغطية احتياجاتها؛ لتحقيق الاهداف التي تسعى الى تحقيقها دون ان تكون الغاية الاساسية للعتبات تحقيق الربح، وعلى الرغم من تنوع الاهداف العتبات المقدسة ومصادر تمويلها واختلاف انشطتها وخصوصيتها إلا انها لا تمتلك نظام محاسبي خاص بها وعدم تبني بعض العتبات المقدسة للنظام المحاسبي الموحد بشكل تام لتنظيم حساباتها والسيطرة على موجوداتها. ويستمد البحث اهميته من ضرورة ايجاد حلول واقعية للمشاكل والمعوقات في تطبيق النظام المحاسبي في العتبات المقدسة لكونها مؤسسات غير هادفة لتحقيق الارباح وضرورة استيعاب خصوصيتها وتحقيق اهدافها المرسومة بموجب القوانين والانظمة التي تحكم عملها، وهنا تكمن مشكلة البحث في عدم كفاية النظام المحاسبي المطبق في العتبات المقدسة في ظل تنوع اهدافها مما اثر في موثوقية التقارير المالية، وافترض الباحث ان تطبيق النظام المحاسبي الموحد في العتبات المقدسة يسهم في تحقيق موثوقية التقارير المالية ومن خلال تلك الفرضية توصل الى مجموعة من الاستنتاجات ابرزها، ان عدم التزام بعض العتبات المقدسة بتطبيق النظام المحاسبي الموحد اثر في موثوقية التقارير المالية وعليه يوصي بمجموعة من التوصيات اهمها اعتماد النظام المحاسبي الموحد مع تكييف الحالات ذات الخصوصية في العتبات المقدسة او اعتماد نظام محاسبي خاص بجميع العتبات المقدسة في العراق يسهم في تحقيق موثوقية التقارير المالية.

المقدمة : Introduction

مرت العتبات المقدسة بمراحل متعددة منذ نشأتها والى يومنا هذا، وقد خضعت لسلطات عديدة وحكمتها انظمة وقوانين مختلفة تعبر عن سياسات الحكام عند صدور تلك القوانين والانظمة الا ان الوضع بعد عام ٢٠٠٣ اختلف عما كان عليه في السابق؛ لصدور قوانين وانظمة مناسبة؛ لمراعاتها الجوانب الشرعية والقانونية في ادارة العتبات المقدسة مع منحها نوع من الاستقلالية في ادارة شؤونها، وان التغيرات الكبيرة التي شهدتها البيئة العراقية في مجال السياحة الدينية والتحول الى النظام السياسي الجديد والانفتاح على جميع دول العالم في شتى المجالات اثرت في نشاط العتبات المقدسة، فحدثت نقلة نوعية فيها واهتمام كبير من داخل العراق وخارجه؛ لما لها من قدسية لدى شرائح متعددة في مجتمعنا الإسلامي فكان التوجه الى تطوير السياحة الدينية في العراق من الاهداف المهمة، إذ اتسع العمل بشكل كبير؛ ونتيجة لهذا الاتساع ارتفعت النفقات التي تقدمها العتبات من اجل تقديم افضل الخدمات فضلاً عن زيادة مواردها وتنوعها من خلال تنوع مصادر

تمويلها، ومنها التخصيص المالي ومنح حكومية وغير حكومية والشباك المقدس والهدايا والندور والتبرعات واستثماراتها التي تهدف الى تحقيق الارباح كما اجاز لها القانون (قانون ادارة العتبات المقدسة والمزارات الشيعية الشريفة رقم ١٩ لسنة ٢٠٠٥)؛ لذلك تنوعت اهدافها واصبحت اليوم العتبات المقدسة تعمل على ازدواجية الاهداف (تقديم الخدمة وتحقيق الارباح)، وعليه قُسم البحث الى خمسة مباحث: اما المبحث الاول، فقد تناول منهجية البحث، واما المبحث الثاني، فقد تناول موثوقية التقارير المالية، وفي المبحث الثالث، تناول النظام المحاسبي المطبق في العتبات المقدسة وفي المبحث الرابع درس اثر بعض السياسات المحاسبية المتبعة في النظام المحاسبي المطبق في العتبة الحسينية المقدسة في موثوقية تقاريرها المالية، وكان المبحث الرابع هو الجزء الذي ضم الاستنتاجات والتوصيات.

المبحث الاول: منهجية البحث Methodology of the Research

تمثل منهجية الدراسة واسلوبها العام في البحوث خطة العمل من اجل تشخيص مشكلة الدراسة وتحديد ماهيتها، وتحاول دائماً الإجابة عما يبدو لها من إشكالات معرفية وتطبيقية عن طريق محاولة الوصول إلى فهم الظاهرة المدروسة والعلاقات بين متغيراتها. وبذلك تعد المنهجية خطوة في تحقيق الأهداف المرجوة من البحث، وتتضمن المنهجية مشكلة البحث وأهميته وأهدافه والفرضيات القائم عليها فضلاً عن الحدود الزمانية والمكانية واسلوب جمع البيانات وكما يأتي:

١ - مشكلة البحث Research Problem:

ان التغيرات الكبيرة التي شهدتها البيئة العراقية والانفتاح على جميع دول العالم في المجالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية وغيرها وجهت الانظار الى اهمية العتبات المقدسة، فكانت هناك نقلة نوعية فيها وجاء ذلك الاهتمام من قدسية تلك العتبات واهتمام الكثير من شرائح المجتمع بها، فكان التوجه الى تطوير السياحة الدينية حيث اتسع العمل في هذا المجال بشكل كبير مما ادى الى زيادة مواردها ونفقاتها، فضلاً عن تنوع الاستثمارات التي تهدف الى تحقيق الارباح التي اجاز لها قانون العتبات المقدسة؛ ونتيجة لهذا الاتساع الذي حصل وتنوع استثماراتها الذي ادى الى تنوع أهداف العتبات المقدسة، واصبحت اليوم العتبات المقدسة تعمل على اهداف مزدوجة ، فهي غير هادفة للربح في مجالات معينة وفي مجالات اخرى تكون هادفة للربح ومن هنا ظهرت مشكلة البحث التي يمكن تلخيصها بالنقاط الآتية:

١. النظام المحاسبي المطبق من قبل ادارة العتبات لا يتلائم مع التوسع الحاصل في نشاطات العتبات المقدسة وزيادة السياحة الدينية.

٢. عدم كفاية النظام المحاسبي المعتمد في العتبات المقدسة في ظل تنوع مصادر التمويل ومصادر الانفاق مما اثر في موثوقية التقارير المالية للعتبات المقدسة وفي نتيجة النشاط والموقف المالي.

٢ - أهمية البحث Research Importance :

برزت اهمية العتبات المقدسة من خلال قدسيتها في مجتمعاتنا الاسلامية وغير الاسلامية هذا من الناحية العقائدية والروحية؛ ولارتباطها بشريحة واسعة من المجتمع، ومن الناحية المحاسبية فهي ذات اهمية بالغة؛

لتنوع مصادر تمويلها من خلال تنوع اهدافها، فأصبح من الضروري على ادارة العتبات المقدسة القيام بتطوير النظام المحاسبي للعتبات؛ ليتلائم مع تنوع الاهداف ومصادر التمويل وحجم الانفاق، مما اعطى اهمية لتطوير النظام المحاسبي المطبق بما يحقق الاستثمار الافضل للموارد المتاحة في ظل تنوع اهدافها.

٣- أهداف البحث Research Objectives:

يهدف البحث لتحقيق الآتي:

- أ- التعرف على الأهداف التي تسعى إدارة العتبات المقدسة إلى تحقيقها.
- ب- التعرف على مصادر التمويل المتنوعة التي تحصل عليها العتبات المقدسة.
- ج- التعرف على طبيعة النظام المحاسبي المعتمد في العتبات في ظل تنوع اهدافها وجوانب القصور فيه.

٤- فرضيات البحث Research Hypothesis:

لغرض الوصول الى هدف البحث تم صياغة الفرضية الآتية:

ان تطبيق النظام المحاسبي الموحد في العتبات المقدسة يسهم في تحقيق موثوقية التقارير المالية، مع مراعاة خصوصيتها وتنوع اهدافها ومواردها وجوانب نفقاتها التشغيلية والاستثمارية والانسانية فضلاً عن الالتزام بمتطلبات احكام الشريعة الاسلامية.

٥- حدود البحث Research Lines:

تناول البحث دراسة تطبيقية لعينة من العتبات المقدسة وشملت الدراسة الحالية العتبة الحسينية المقدسة.

٦- الاسلوب العلمي:

سيتم اعتماد المنهج الاستقرائي في تناول مشكلات البحث واثبات فرضياته؛ لتحقيق اهداف البحث في الجانب النظري وسيتم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي في تناول النظام المحاسبي وخصوصيته في العتبات المقدسة عينية البحث.

المبحث الثاني: موثوقية التقارير المالية

تعد المحاسبة الانشطة الخدمية ذات الاهداف الاجتماعية التي تحقق اهدافها باستخدام الوسائل والتقنيات المحاسبية لقدرتها على توفير المعلومات المهمة والمؤثرة على متخذي القرارات عن الموارد الاقتصادية للوحدة ومصادرهما والتغيرات التي تطرأ عليها. وتقدم هذه المعلومات على هيئة تقارير محاسبية معدة وفقاً لنظام محاسبي يطلق عليها التقارير المالية، حيث تعتبر هذه التقارير الناتج النهائي للنظام المحاسبي لأي وحدة اقتصادية؛ لما تلعبه من دور في امداد وتزويد اصحاب المصالح في الوحدة الاقتصادية بالمعلومات التي تساهم في اتخاذ القرارات الاقتصادية. وعليه فإن التقارير المالية تعد وسيلة لإبلاغ الاطراف الخارجية المستفيدين من المعلومات المالية المتنوعة عن أنشطة الوحدات الاقتصادية التي صدرت عنها. وسنتعرف في هذا المبحث التقارير المالية و موثوقية التقارير المالية.

١ - مفهوم التقارير المالية:

تعد التقارير المالية الناتج النهائي المحاسبي المطبق في الوحدات الاقتصادية في نهاية الفترة المالية وتتضمن هذه التقارير معلومات مالية وغير مالية تعد وسيلة لإيصال المعلومات للأطراف المستفيدة. وأشار (الوقاد، ٩٣:٢٠١١-٩٤) بأن التقارير المالية هي وسيلة اتصال ودية مع المستفيدين وكتيب يحوي معلومات تخص الموظفين. وبمثابة كتالوج لمنتجات الشركة ومعلومات اقتصادية مهمة للصحافة المتابعة لشؤون الاعمال ووسيلة ربط بين المشروع والمجتمع الذي يعيش فيه. وكتاب صالح للدراسة في المحاسبة والادارة ووسيلة لاكتساب ثقة الزبائن ودليل سنوي للباعة. اما البنا فيرى انها وسيلة اتصال بين الوحدات الحكومية والمسؤولين عن التخطيط والرقابة وتعد اداة للمتابعة بدقة وموضوعية وتكامل زمني (البنا، ٢٠١١: ٥٥). اما (Needles, et al. 2011:9) عرفها بانها الاداة الاساسية لإيصال المعلومات المحاسبية للأحداث الاقتصادية لمن لديهم مصلحة في اعمال الوحدة الاقتصادية. وعرفها حسن بانها مخرجات النظام المحاسبي السليم وتعد وسيلة اساسية لإيصال البيانات للوضع المالي للوحدة ومدى قدرتها على تنفيذ البرامج والخطط الموضوعية لاتصاف بياناتها بخصائص نوعية ملائمة وموضوعية تجعل معلوماتها ذات فائدة لمختلف المستخدمين لاتخاذ القرارات الرشيدة (حسن، ٢٠١٥: ٣٤).

٢ - اهداف التقارير المالية:

تهدف الى تحقيق مجموعة من الاهداف التي اشار لها البيان رقم (١) الصادر من Statement of

Financial Accounting Concepts (SFAC) من قائمة مفاهيم المحاسبة المالية كالآتي:

١. توفر التقارير المالية معلومات مفيدة للمستثمرين والدائنين الحاليين والمرتقبين والمستخدمين الاخرين؛ لاتخاذ قرارات الاستثمار والاقتراض والقرارات المشابهة الرشيدة، ويجب ان تكون مفهومة لأصحاب الانشطة الاقتصادية للوحدة الذين لديهم استعداد لدراسة المعلومات باهتمام مناسب.
٢. توفر معلومات حول الاداء المالي للوحدة خلال الفترة بحيث يستخدم المستثمرون والمقرضون المعلومات التاريخية؛ تقدير وتوقع الاداء المستقبلي لها ويحدث عن طريق المعلومات المرتبطة بمقاييس الارباح ومكوناتها
٣. توفير المعلومات الخاصة بالمصادر النقدية وطرق استخدامها وحجم الاقتراض وطرق تسديد هذا الاقتراض وكذلك المعلومات الخاصة بالعمليات الرأسمالية والمتضمنة التوزيعات النقدية وتحويلات موارد الوحدة الاخرى الى الملاك والعوامل المؤثرة في سيولة الوحدة وقدرتها على الوفاء بالتزاماتها.
٤. توفير المعلومات؛ لتقدير قدرة الادارة على تمويل الوحدة بالسيولة الضرورية لحماية حقوق الملاك.
٥. توفير المعلومات الضرورية للإدارة العليا لاتخاذ القرارات التي تخص الملاك وتقرير البيانات المالية والمعلومات التوضيحية لإفهام مستخدمي هذه التقارير بالمعلومات الواردة.

٣- أنواع التقارير:

يجب ان يكون النظام المحاسبي قادراً على عرض نوعية من التقارير تسهم في توفير المعلومات المناسبة بالاعتماد على مجموعة معايير متوافرة في هذه الانواع ويساعد على تقديم المعلومات اللازمة؛ لتحقيق الرقابة على موارد الدولة ونفقاتها (سنون، ١٩٩١: ٢٠٩)؛ وعليه يمكن تصنيف التقارير المالية المنتجة من النظام المحاسبي اعتماداً على (رشيدية، ٢٠١١: ٣٥):

اولاً: التقارير المتعلقة بجهة الاصدار:

قسمت التقارير المالية اعتماداً على جهة الاصدار الى (رشيدية، ٢٠١١: ٣٥):

١- **التقارير الداخلية:** تتمثل في التقارير المقدمة الى كافة المستويات الادارية المختلفة بالوحدات الاقتصادية سواء كانت متعلقة بالنشاط العادي او المشاكل التي تواجه الادارة .

٢- **التقارير الخارجية:** هي اداة اتصال بين الشركات والمستفيدين الخارجيين كالمستثمرين الحاليين والمرتبين والدائنين ومختلف الاجهزة الحكومية.

ثانياً: التقارير المتعلقة بنوع المعلومات:

صنفت التقارير المالية اعتماداً على نوع المعلومات الى (رشيدية، ٢٠١١: ٣٥):

أ- **تقارير مالية:** المتعلقة بالاحداث المترتب عليها دفع مبالغ مالية او قبضها و يعبر عنها بوحدة النقد.

ب- **تقارير غير مالية:** هي التقارير المتعلقة بمعالجة المواقف المتضمنة الجوانب الهندسية او تقارير مجلس الادارة والتنبؤات المالية ووصف الخطط والتوقعات والاثار البيئية والاجتماعية لأعمال الوحدة الاقتصادية.

ثالثاً: التقارير المتعلقة بالزمن:

صنفت الى (رشيدية، ٢٠١١: ٣٥):

١- **تقارير دورية (منتظمة):** هي التقارير المعدة بانتظام كل فترة زمنية محددة.

٢- **تقارير غير دورية (غير منتظمة):** هي التقارير المعدة حسب الحاجة الى اعدادها.

٤- مستخدمو التقارير المالية:

ان كلاً من المستخدمين المباشرين وغير المباشرين للتقارير المالية اهداف متنوعة ومتناقضة. وقد افترض كل من (Stowlowy et al 2002:14)، (هيكل عام لمستخدمي المعلومات المحاسبية الحاليين والمرتبين. حيث بينوا أن المستخدمين من فهم الوضع المالي للوحدة في توفير المعلومات التي يحتاجها كل من المدراء والاطراف الاخرى المستفيدة (اصحاب المصالح) للحصول على صورة واضحة عن الوحدة وتستعمل الجهات الضريبية المعلومات المحاسبية؛ لتوثيق التزاماتها الضريبية. اما الدائنون فهم يرون في

المحاسبة المالية انها تساعد في فهم ربحية الوحدة فضلاً عن توقعهم بالتزاماتها؛ لتوفير النقد في المستقبل لدفع ديونهم، والزيائن او العملاء والمجهزون والموظفين فهم يرومون للمعلومات ويتطلعون لها؛ لأجل فهم طبيعة عمل الوحدة واستمراريتهم معها (Stolowy et al, 2002:15) .

٥- موثوقية التقارير المالية

ان للتقارير المحاسبية القدرة للتعبير عن حقائق الاحداث التي يجب تمثيلها بمعلومات مالية تتوافر فيها الدقة والمصادقية الملبيه لمتطلبات الغرض الذي أعدت له، وان هدف المحاسبة الاساسي هو تقديم معلومات مالية تمتاز بالدقة النسبية ومستوى كبير من المنطق والترتيب وتوافرها في الوقت المناسب وعرضها بطريقة سهلة ومفهومة وايصالها الى المستفيدين عن طريق التقارير المالية (Kieso,2013:752). ان استخدام المعلومة المحاسبية يجب ان يفهم بشكل صريح وان تكون مفيدة لاتخاذ القرار الرشيد المناسب، وان المعيار الاساسي للاختيار بين طريقتين محاسبيتين بديلتين ينطوي على ما كانت المعلومة الافضل تفوق بشكل جوهري قيمة المعلومة الاخرى، وذلك يعتمد الصفات المميزة لكل معلومة وان الصفات الاساسية للتمييز هي خاصيتي الملاءمة والموثوقية (Pankin, et al.2012:35-37):

• موثوقية القوائم المالية:

ان الهدف الرئيس للمحاسبة هو تقديم معلومات عن الوضع المالي للشركات وعن نتائج اعمالها وتقيد المستخدم في اتخاذ قرارات مهمة، وتقوم بإصدار مجموعة من القوائم المالية في نهاية كل سنة، وبسبب التطور الحاصل في المهنة وسعي المنظمات العالمية الى توحيد الممارسات المحاسبية من خلال وضع اسس موحدة لإعداد وعرض القوائم المالية، وبسبب الفضائح التي ادت الى انهيار كبريات الشركات زادت الاهمية الى وجود الموثوقية في القوائم المالية التي تعطي الصورة الحقيقية للوضع المالي للشركة ونتائج اعمالها.

ويقصد بالموثوقية بانها نوعية المعلومات التي تثبت ان تلك المعلومات خالية من الخطأ والتحيز وان تتوافر المصادقية فيما تعرضه او تقدمه بدرجة معقولة وفق ما اشار اليه مجلس معايير المحاسبة المالية FASP في البيان رقم (٢) سنة ١٩٨٠. كما تعرف بانها توفير قدر كاف من الموضوعية للمعلومات المحاسبية تجعل من متخذي القرارات يتقنون بها ويعتمدون عليها كمصدر للمعلومات وبناء التوقعات. وتشير ايضا الى المعلومات التي تخلو من الخطأ المادي والتحيز ويعتمد عليها من المستخدم لتمثيل ما تقصد تمثله بصدق او ما يُتوقع. كما عرفت الموثوقية بأمانة المعلومات وامكان الاعتماد عليها وان درجة الوثوق تعد انعكاساً واضحاً للأدلة الموضوعية او طرق واسس القياس السليمة التي بنيت عليها تلك المعلومات المحاسبية (فاطمة الزهراء، ٢٠١٦: ٨). ان المعلومات المحاسبية الواردة في القوائم المالية تتصف بعناصر مهمة عند قياسها والافصاح عنها، اذ تتوافر فيها الاعتمادية وخلوها من الخطأ والتحيز وعرضها بصورة صادقة، ويجب ان تتسم هذه المعلومات بالموثوقية عند الافصاح عنها ومن هذه العناصر الآتي (الغوراني ، ٢٠٠٥: ٢٤):

١ - القابلية للتحقق:

يتحقق هذا المفهوم عندما تحدث درجة عالية من الاتفاق بين عدد من الأفراد القائمين بالقياس المحاسبي والذين يستخدمون طرائق القياس نفسها كأن يصل عدد المدققين المستقلين الى النتيجة نفسها بخصوص عدد القوائم المالية. وتستخدم للتعبير عن شرط الموضوعية المطلوب في اي قياس علمي، وتحقق هذه الخاصية تجنب التحيز المتعلق بشخصية القائم بعملية القياس.

٢ - الصدق في العرض:

تعتبر المعلومات المحاسبية عن الواقع فعلاً دون زيادة أو نقصان أو تحريف. وتعنى هذه الخاصية ضرورة وجود مطابقة أو اتفاق بين الارقام والالوصاف المحاسبية من ناحية الموارد والاحداث التي تتجه هذه الارقام والالوصاف لعرضها، تمثل الارقام ما حدث بالفعل اي عرض المعلومات المحاسبية وفقاً لجوهرها وحقيقتها الاقتصادية حتى لو اختلف الشكل القانوني وان تكون كاملة ضمن حدود المادية والتكلفة، ولا يقصد بالصدق في التعبير ان تكون المعلومات دقيقة ومؤكدة بصورة مطلقة بخلاف ذلك نجد الصدق في التعبير عن الواقع الاقتصادي يتطلب بيان توزيعات الاحتمالية للقيم الواردة في التقارير المالية، والافصاح عن معامل الخطأ الذي يصاحب الارقام المحاسبية. وهذه الخاصية في التعبير تتطلب نوعين من انواع التحيز هما:

أ- **تحيز في عملية القياس:** مثل استخدام اساس التكلفة التاريخية او اتباع سياسة الحيلة والحذر.

ب- **تحيز من قبل القائم بعملية القياس:** التحيز بالقياس قد يكون مقصوداً كما في حال عدم الامانة او غير مقصود كما في حال نقص المعرفة والخبرة.

٣ - الحياد:

يعني هذا المفهوم أنه لا يمكن انتقاء المعلومات بشكل يتضمن تفضيل أحد الجهات المستفيدة منها على الأخرى، ويكون اهتمام الإدارة الأول التوصل إلى معلومات صادقة وعادلة. اي تجنب التحيز المقصود الذي يمارسه القائم بإعداد المعلومات المحاسبية وعرضها للوصول الى نتائج مسبقة او بهدف التأثير في سلوك مستخدم المعلومات في اتجاه معين. وقد يكون التحيز غير مقصود اي قد يكون بسبب نقص المعرفة والخبرة او قد يكون التحيز مقصوداً بسبب عدم الامانة وغيرها. وان انعدام خاصية الحياد في المعلومات لا يمكن الاعتماد عليها واعتبارها امينة ولا يمكن الوثوق فيها في عملية اتخاذ القرارات.

• تحقيق موثوقية المعلومات الواردة في التقارير المالية:

أن ما تتضمنه القوائم المالية من معلومات محاسبية ملائمة ومفيدة ويمكن اعتمادها في اتخاذ القرارات الاستثمارية وهو ما يهم مستخدمي التقارير المالية، وان المعلومات اذا كانت سهلة الوصول اليها وبكلفة مناسبة ودون عناء ومفهومة وواضحة - وهو ما يطلق عليه درجة السهولة في عرض المعلومات - تمكن مستخدميها من تفهم وادراك محتوياتها التي تكون ملائمة للمستخدمين، وقد تزداد قدرة المستخدم على تفهم المعلومات التي تحتويها التقارير المالية عند وضعها بالشكل الذي يتلاءم مع مستواه وعلى قدرته في الادراك والاستيعاب بحيث يمكنه من اجراء المقارنات بالمعلومات الاخرى المشابهة ، وان قابلية الفهم والادراك ترتبط بشكل التقارير

المالية وطريقة عرضها للمعلومات ونوعية المصطلحات التي تعرض فيها وطريقة كتابة التقارير وسهولة قراءة ما تحتويه من معلومات، وأشار المعيار المحاسبي الدولي رقم (١) الى أنه يجب اختيار وتطبيق القاعدة المحاسبية الأكثر ملاءمة لظروف المؤسسة، وعرض مركزها المالي بعدالة، وقد اكد المعيار المحاسبي الدولي رقم (٧) و (٢٤) ان القابلية للفهم كمحدد من محددات منفعة المعلومات المحاسبية ترتبط بضرورة ان تكون القوائم المالية واضحة ومفهومة، ومن الضروري الافصاح عن السياسات المحاسبية المهمة المستعملة في اعداد القوائم المالية ويعود الى ان هناك سياسات محاسبية قد تختلف من مؤسسة الى أخرى ومن بلد الى آخر، كما اكد المعيار ان القابلية لفهم السياسات المحاسبية جزء لا يتجزأ من القوائم المالية ويتعين الافصاح عنها في مكان واحد من القوائم المالية؛ لمساعدة المستخدمين على سهولة فهمها والالمام بها حتى يمكنهم اتخاذ القرارات الاقتصادية المناسبة . وان صدق وعدم تحيز المعلومات وموضوعيتها تعطي زخماً اضافياً للتقارير المالية؛ لتكون على درجة عالية من الموثوقية والمصدقية وتمكن المستخدمين وبمختلف مستوياتهم بالاعتماد عليها باتخاذ قراراتهم المالية، وضرورة وجود القواعد الأخلاقية الملزمة للمحاسبين في اداء اعمالهم سواء اكانت معايير المحاسبة والمراجعة ام في قواعد السلوك المهني التي تحد من تدخل البعض في العمل المحاسبي بما يخدم مصالحهم مثل تدخل ادارات الوحدات الاقتصادية لدى المحاسب او المراجع لإثبات عمليات غير حقيقية لتظهر كفاءتهم على خلاف الحقيقة، او اخفاء المعلومات التي تظهر انحرافهم (محمود ، ٢٠١٠ : ٥).

المبحث الثالث: النظام المحاسبي المطبق في العتبات المقدسة

يعتمد النظام المحاسبي المطبق بالعتبة الحسينية المقدسة على دورتين مستنديتين لاثبات جميع العمليات المالية أي وجود نوعين من المستندات والدفاتر الرئيسية والفرعية التي تستخدمها العتبة في تعاملاتها المالية لاثبات بيانات متجانسة بنتائج جميع التصرفات المالية، وقد تم اقراره من قبل الادارة العليا بالتشاور مع اصحاب الاختصاص في مجال المحاسبة لعدة اسباب:

- ١- فصل التصرفات المالية التي ترد عن طريق المنح الحكومية ومبالغ الموازنة الاستثمارية الخاصة بالمشاريع ومبالغ تنمية الاقاليم او الزائر /دولار (الحسابات الحكومية)، والمبالغ التي ترد عن طريق الضريح المطهر وقسم الهدايا والنذور والاستثمار (التخصيصات الشرعية).
- ٢- يمكن ان تقدم النتائج في نهاية كل شهر ولكل نوع من الحسابات الحكومية او التخصيصات الشرعية باشكالها لإحكام الرقابة الداخلية والسيطرة على استلام الاموال وصرفها واعداد الموازين الشهرية.
- ٣- جميع العمليات المالية الخاصة بالموارد المالية التي جاءت عن طريق الدولة باختلاف انواعها تم فرزها بدورة مستندية خاصة عن الموارد المالية التي جاءت عن طريق التبرعات؛ لذلك ستجد الجهات الرقابية المختصة السهولة عند مراجعتها.

اولاً: المجموعة المستندية:

يقصد بها المستندات المعتمدة بإعداد القيود الخاصة بعمليات الصرف والتسوية والقبض وتتضمن:

١ - **مستندات القبض:** بما ان العتبة المقدسة لها دورتين محاسبيتين فهي تمسك مستندات قبض للدورة الاولى والمختصة بالأموال الشرعية بمصطلح العتبة، والاخر يختص بالمنحة الحكومية وهناك مستند قبض لدى قسم الهدايا والندور وهو مخصص لاستلام التبرعات والهدايا والندور (النقدية والعينية) المستلمة من الغير وتشمل:

أ- مستند قبض التبرعات العينية. ب- مستند قبض التبرعات النقدية. ج - مستند قبض المنحة الحكومية.

٢ - **مستندات الصرف:**

أ- مستند الصرف للأموال الشرعية. ب- مستند صرف التبرعات النقدية. ج - مستند صرف المنحة الحكومية.

٣ - **مستند قيد اليومية:** تستخدم نماذج ومستندات فرعية اخرى تشمل:

أ- قائمة الرواتب. ب- قائمة الايفاد. ج- مستند الادخال المخزني. د- مستند الاخراج المخزني.

ثانيا: المجموعة الدفترية: ان النظام المحاسبي الموحد حدد السجلات المستخدمة كأطار عام مع ملاحظة ترك النظام حرية اختيار المجموعة الدفترية التي تتلائم وطبيعة النشاط الذي تزاوله الوحدة، فأعطى النظام المحاسبي الموحد للوحدات الاقتصادية حرية اختيار ما يلائمها من السجلات او الاضافة اليها او الاستغناء عن بعضها (النظام المحاسبي الموحد، ٢٠١١: ٢٥٧). وبما ان العتبة الحسينية المقدسة تستخدم دورتين مستنديتين من خلالهما يتم اثبات جميع العمليات المالية (دورة مستندية للمنح الحكومية ودورة مستندية للأموال الشرعية) وبذلك افرد النظام المطبق في العتبة المقدسة مجموعة دفترية خاصة بالمنح الحكومية ويمكن تقسيم السجلات المستخدمة في العتبة الى مجموعتين دفتريتين هما:

أ - **المجموعة الدفترية الرئيسية:**

هي تمثل الاموال الشرعية مضافاً اليها المنح الحكومية وتضم هذه المجموعة السجلات الآتية:

١. سجل اليومية العام. ٢. سجلات الاستاذ العام. ٣. سجل استاذ الإيرادات.
٤. سجل استاذ المصاريف. ٥. سجل استاذ البنوك. ٦. سجل استاذ الصندوق
٧. سجل استاذ المخزون. ٨. سجل استاذ السلف. ٩. سجل استاذ الموجودات .
١٠. سجل استاذ التخصيصات. ١١. سجل استاذ المدينين. ١٢. سجل استاذ الدائنين.
١٣. سجل استاذ الحسابات المتقابلة بالقيمة الرمزية. ١٤. سجل استاذ حقوق الملكية الموقوفة.

ب - **المجموعة الدفترية الفرعية:**

هي تمثل السجلات المخصصة للمنح الحكومية وفقاً للموازنة العامة للدولة، حيث يجب ان تكون السجلات لها علاقة وثيقة بالنظام المحاسبي المعمول به التي تثبت فيها كل المعاملات المالية المتعلقة بالمنحة الحكومية في سجلات خاصة منفصلة عن سجلات الانشطة الاخرى وهي كما يأتي:

- ١ - سجل اليومية العامة. ٢- سجل المشاريع تحت التنفيذ. ٣- سجل المقاولات.
- ٤- سجل المصروفات. ٥- سجل الصندوق. ٦- سجل استاذ الحسابات الشخصية وحساب الامانات:

٧- سجل استاذ الحسابات الشخصية (السلف).

ثالثاً: الدليل المحاسبي المطبق في العتبة الحسينية المقدسة .

استخدمت العتبة الحسينية المقدسة دليلاً محاسبياً خاصاً بها وفقاً لاجتهادات شخصية متخذة من دليل النظام المحاسبي الموحد دليلاً استرشادياً لها .

مصادر تمويل العتبات المقدسة:

لا يمكن التكهن بموارد العتبة المقدسة المقدمة من الزوار العراقيين او الاجانب سواء كانت عينية او نقدية؛ لأنها مسألة غيبية وتعتمد على المناسبات لما تتمتع به العتبة المقدسة من خصوصية تنفرد بها عن باقي المؤسسات؛ لان اغلب وارداتها تعتمد على ما يرد عن طريق الضريح الطاهر والاضرحة الشريفة الاخرى التابعة لها وما يتبرع به الزائرون. وبعد صدور قانون ادارة العتبات المقدسة رقم (١٩) لسنة ٢٠٠٥م اصبح للعتبة مورد اخر للتمويل عن طريق موازنة المالية وتقديم المنح الحكومية على الموازنة الجارية والتخصيصات ضمن الابواب الخاصة بالموازنة الاستثمارية ابتداءً من عام ٢٠٠٧م .

١- ايرادات شباك الضريح المقدس. ٢- ايرادات الواردة عن طريق قسم الهدايا والنذور.

٣- ايرادات الواردة عن طريق الاقسام الاستثمارية. ٤- ايرادات المنح الحكومية.

المبحث الرابع: اثر بعض السياسات المحاسبية المتبعة في النظام المحاسبي المطبق في العتبة الحسينية المقدسة في موثوقية تقاريرها المالية.

هناك بعض المعالجات المحاسبية التي يكون له تأثير جوهري على صدق وعدالة التقارير المالية وسيتناولها الباحث حسب نوع الحسابات المؤثرة في التقارير المالية المطبقة في العتبة الحسينية المقدسة .

اولاً: حساب التخصيصات / ٢٣

عرف هذا الحساب وفقاً للنظام المحاسبي الموحد بأنه تلك الاعباء التي يصعب تحديد مقدارها على وجه الدقة والتي تتحملها نتائج اعمال السنة المختصة وتتمثل بـ (النظام المحاسبي الموحد ، ٢٠١١: ١٦٥):

١- الاندثارات. ٢- الديون المشكوك في تحصيلها.

والعتبة الحسينية المقدسة اعتمدت هذا الحساب للمبالغ الواردة اليها من المتبرعين عن طريق قسم الهدايا والنذور حيث يقدم المتبرع مبلغاً معيناً لهدف معين وتكون العتبة ملزمة شرعاً بصرف تلك الاموال على الهدف المحدد من قبل المتبرع ولا يحق لها التصرف بالمبلغ بغير باب الصرف المحدد كما في الجدول رقم (١):

جدول رقم (١) يوضح حساب التخصيصات في العتبة الحسينية

ت	اسم الحساب	رقم الدليل
١	مخصص اندثار/ مباني وانشاءات وطرق	٢٣١١
٢	مخصص اندثار / الآلات والمعدات	٢٣١٢
٣	مخصص اندثار/ عدد وادوات وقوالب	٢٣١٣
٤	مخصص اندثار/ اثاث واجهزة مكاتب	٢٣١٤
٥	مخصص اندثار/ وسائل نقل وانتقال	٢٣١٥
٦	مخصص الانارة	٢٣٥٥.٠٣
٧	مخصص برادات ماء	٢٣٥٥.٠٧
٨	مخصص ترميم عام	٢٣٥٥.٠٩
١٠	مخصص ترميم القبة	٢٣٥٥.١٠

ومما تقدم يتبين لنا ان العتبة المقدسة لديها خلط بين الاعباء والموارد بحيث ورد في الجدول اعلاه ان العتبة المقدسة تستخدم الحسابات كما في الجدول رقم (٢) مخصص الاندثار وهي الاعباء التي يصعب تحديد مقدارها على وجه الدقة والتي تتحملها نتائج اعمال السنة المختصة:

الجدول رقم (٢) يوضح مخصص الاندثار في العتبة الحسينية

ت	اسم الحساب	رقم الدليل
١	مخصص اندثار / الآلات والمعدات	٢٣١٢
٢	مخصص اندثار/ عدد وادوات وقوالب	٢٣١٣
٣	مخصص اندثار/ اثاث واجهزة مكاتب	٢٣١٤
٤	مخصص اندثار/ وسائل نقل وانتقال	٢٣١٥

حيث تمثل الحسابات اعلاه اعباء تتحملها نتيجة النشاط ويصعب تحديدها بدقة، وان المبالغ المثبتة على هذا الحسابات هي مبالغ تعود لفترات سابقة اما حالياً فأن العتبة لا تحتسب اندثارات على الموجودات الثابتة العائدة لها معللة ذلك بسبب غير محاسبي (يتم بيع الموجود الثابت المستهلك بأكثر من قيمتها لارتباطها برمزية وقدسيتها العتبة الحسينية)، وهذا يؤثر في المركز المالي للعتبة الحسينية باعتبار ان قيمة الموجودات الثابتة ظاهرة بكلفتها التاريخية دون تخفيضها بمبلغ مخصص الاندثار، اضافة الى تأثيرها في نتيجة نشاط العتبة الحسينية المقدسة لعدم ظهور حساب مصروف الاندثار وبالتالي فأن المصروفات الظاهرة في قائمة الدخل سوف تظهر بصورة غير دقيقة وينعكس ذلك على نتيجة النشاط.

وفي الجدول رقم (٣) موارد يتم استلامها من قبل المتبرعين للعتبة الحسينية المقدسة وتكون مخصصة لهدف معين لا يمكن صرفها الا على ذلك الهدف ، كما في الجدول في ادناه:

الجدول رقم (٣) يوضح حساب التخصيصات في العتبة الحسينية

ت	اسم الحساب	رقم الدليل
١.	مخصص الانارة	٢٣٥٥٠٠٣
٢.	مخصص برادات ماء	٢٣٥٥٠٠٧
٣.	مخصص تعمير عام	٢٣٥٥٠٠٩
٤.	مخصص تعمير القبة	٢٣٥٥٠١٠
٥.	مخصص التذهيب	٢٣٥٥٠١٣
٦.	مخصص شراء ثريات	٢٣٥٥٠١٥
٧.	مخصص شراء عطر	٢٣٥٥٠٢٠
٨.	مخصص راية الامام	٢٣٥٥٠٢١

وهذه الحسابات المعتمدة لدى قسم المالية في العتبة الحسينية المقدسة وهي اموال تبرعات لا يمكن التصرف بها من قبل العتبة بغير باب الصرف المخصصة له، ومثال على ذلك التبرع ببرادات ماء يفتح حساب لهذا التبرع ويصرف المبلغ المخصص للتبرع على هذا الحساب فقط ولا يمكن صرفه في باب صرف اخر. ويرى الباحث ان العتبة الحسينية المقدسة لم تقم بالتفريق بين الاعباء (المخصصات التي يصعب تحديدها بدقة، وبين الموارد (الإيرادات) التي تستلم من المتبرعين للعتبة الحسينية المقدسة مما اظهر رصيد حساب المخصصات بغير حقيقته وهذا يؤثر في سلامة المركز المالي للعتبة الحسينية المقدسة ونتيجة النشاط ايضا، وذلك بسبب حجب إيرادات لم تظهر بقائمة الدخل والتي هي موجودة في حساب المخصص.

ثانياً: الموجودات الثابتة / ١١

عدم قيام العتبة الحسينية المقدسة باحتساب مخصصات الاندثار على الموجودات الثابتة منذ عام ٢٠٠٨ ولغاية تاريخه مما اثر على قائمة المركز المالي للعتبة المقدسة لظهور الموجودات الثابتة بأعلى من قيمتها الحقيقية لعدم تخفيض قيمة مخصص الاندثارات المتراكم، إضافة الى تأثيره في قائمة حساب نتيجة النشاط للعتبة الحسينية المقدسة لظهور المصروف باقل من القيمة الحقيقية لعدم إظهار مصروف الاندثار.

ثالثاً: اسم الحساب / حقوق الملكية

عرف النظام المحاسبي الموحد حقوق الملكية بأنها ارصدة المتبقي من اجمالي الموجودات بعد استبعاد اجمالي المطلوبات ويتكون هذا الحساب من حسابين هما حساب راس المال والاحتياطيات كما مبين في الجدول رقم (٤):

جدول رقم (٤) يوضح حقوق الملكية في النظام المحاسبي الموحد

ت	اسم الحساب	رقم الدليل
١	راس المال	٢١
٢	الاحتياطات	٢٢

وفي العتبة الحسينية المقدسة استخدمت حساب حقوق الملكية الموقوفة رقم الدليل / ٢١ المتضمن كل من اصحاب الهدايا والنذور النقدية رقم ٢١ و اصحاب الهدايا والنذور العينية رقم ٢٢ كما في الجدول رقم (٥).

جدول رقم (٥) يوضح حساب حقوق الملكية الموقوفة في العتبة الحسينية المقدسة

ت	اسم الحساب	رقم الدليل
١	اصحاب الهدايا والنذور النقدية	٢١١
٢	اصحاب الهدايا والنذور العينية	٢١٢

حيث ان العتبة المقدسة اختزلت هذا الحساب في اصحاب الهدايا والنذور النقدية واصحاب الهدايا والنذور العينية ، اي عدم استخدام حساب راس المال وحساب الاحتياطات ضمن البيانات المالية للعتبة المقدسة.

رابعاً: حسابات متقابلة بالقيمة الرمزية (١٩٣) (٢٩٣)

استخدم هذا الحساب وفق النظام المحاسبي الموحد ومقابلته للسيطرة على المستندات والوثائق المهمة التي بحوزة الوحدة الاقتصادية التي في معظمها ليس لها قيمة دفترية. وعليه يجري تحديد قيمة رمزية غالباً ما تكون دينارا لكل مستند او وثيقة مهمة. مثل (دفاتر مستندات القبض، دفاتر الصكوك غير المستعملة، وثائق التأمين، خطابات الضمان، العقود، سندات الملكية، وغيرها). (النظام المحاسبي الموحد، ٢٠١١: ٧٠). اما العتبة الحسينية المقدسة فقامت باستخدام هذا الحساب للسيطرة على النقد الاجنبي بأنواعه المختلفة ومعادن الذهب والفضة من خلال مقابلة العملة الاجنبية على انواعها المختلفة بقيمة دينار عراقي واحد لكل نوع من العملات الاجنبية مثال على ذلك (٤٠٠٠ دولار عملة امريكية يعادل ٤٠٠٠ دينار عملة عراقية)، وكذلك بالنسبة للمعادن النفيسة مثل الذهب والفضة والاحجار الكريمة فان كل غرام واحد يعادل دينارا عراقيا، وكذلك بالنسبة للسجاد الفاخر واللوحات الفنية والقطع الاثرية والمزهريات النادرة والتحف والثريات... الخ فان كل قطعة منها تعادل دينارا عراقيا واحدا وكل ما ذكر اعلاه سوف يؤثر في حقيقية التمثيل العادل والصادق للتقارير المالية للعتبة الحسينية المقدسة وفي ادناه جدول (٦) وجدول رقم (٧) يوضحان تفاصيل الحسابات المتقابلة المستخدمة من قبل العتبة الحسينية المقدسة.

جدول رقم (٦) يوضح حسابات المدينة المتقابلة بالقيمة الرمزية ١٩٣

ت	اسم الحساب	رقم الدليل
١	فاقد الاحماء والتصفية / (ق.ر) ذهب غرام	١٩٣١٦
٢	قسم الهدايا والندور / (ق.ر) البلاطات القديمة، المنارة الشريفة	١٩٣٢٥
٣	قسم الهدايا والندور / (ق.ر) البلاطات القديمة، المنارة الزينية	١٩٣٣٣
٤	القاصة الحصينة / اللجنة الثلاثية / (ق.ر) مخشلات ذهبية	١٩٣٣٥
٥	القاصة الحصينة / اللجنة الثلاثية / (ق.ر) مخشلات فضية	١٩٣٣٦
٦	القاصة الحصينة / اللجنة الثلاثية / (ق.ر) سبائك ذهبية / عيار	١٩٣٣٧
٧	لجنة تصريف العملة / (ق.ر) عملات اجنبية	١٩٣٣٨

جدول رقم (٧) يوضح حسابات دائنة متقابلة بالقيمة الرمزية ٢٩٣

ت	اسم الحساب	رقم الدليل
١	فاقد الاحماء والتصفية / (ق.ر) ذهب غرام	٢٩٣١٦
٢	قسم الهدايا والندور / (ق.ر) البلاطات القديمة، المنارة الشريفة	٢٩٣٢٥
٣	قسم الهدايا والندور / (ق.ر) البلاطات القديمة، المنارة الزينية	٢٩٣٣٣
٤	القاصة الحصينة / اللجنة الثلاثية / (ق.ر) مخشلات ذهبية	٢٩٣٣٥
٥	القاصة الحصينة / اللجنة الثلاثية / (ق.ر) مخشلات فضية	٢٩٣٣٦
٦	القاصة الحصينة / اللجنة الثلاثية / (ق.ر) سبائك ذهبية / عيار	٢٩٣٣٧
٧	لجنة تصريف العملة / (ق.ر) عملات اجنبية	٢٩٣٣٨

خامساً: الموارد (الايادات).

عرف النظام المحاسبي الموحد الموارد بأنها تمثل اجمالي الايرادات التي تحصل عليها الوحدة نتيجة استخدام عوامل الانتاج بالإضافة الى الايرادات العرضية التي تحصل عليها الوحدة من الجهات الاخرى سواء كان لها علاقة بنشاطها او لم يكن طبقا للنظام المحاسبي الموحد وفي العتبة الحسينية المقدسة (النظام

المحاسبي الموحد ، ٢٠١١: ٢٠٤) ، فيتم استخدام الحسابات المرقمة في الجدول رقم (٨):

جدول رقم (٨): يوضح حساب الايرادات في العتبة الحسينية المقدسة

ت	اسم الحساب	رقم الدليل
١	هدايا وندور وتبرعات الزائرين	٤١١
٢	ايرادات اخرى	٤١٣
٣	ايرادات المخلفات المستهلكة	٤١٣١٢
٤	ايرادات غرفة التبرك	٤١٣١٣

٥	ايرادات الاقراص	٤١٣١٥
٦	ايرادات الخواتم	٤١٣١٦
٧	ايرادات معرض الكتاب الدائم	٤١٣١٨
٨	ايرادات بيع الصور	٤١٣٢١
٩	ايرادات مجمع سيد الشهداء	٤١٣٢٢
١٠	ايرادات قسم المضيف	٤١٣٢٣
١١	ايراد الفنادق والسياحة / ايجارات الفنادق	٤٢٤١
١٢	ايراد الزينة والتشجير	٤٢٤٣
١٣	ايراد انتاج حيواني / التتمية الزراعية	٤٢٤٤
١٤	ايراد ايجار المباني والعقارات	٤٢٤٥
١٥	ايراد قسم التربية والتعليم	٤٢٤٨
١٦	ايراد خدمات النقل / قسم السياحة الدينية	٤٣١
١٧	ايرادات / قسم الاليات والمعدات	٤٣٢
١٨	ايرادات / بيع الكتب	٤١٣٢
١٩	ايرادات / مبيعات قسم المخيم الحسيني	٤١٣٣
٢٠	ايرادات / الروضات القرآنية	٤١٣٧
٢١	ايرادات المنحة الحكومية / ديوان الوقف الشيعي	٤٨١
٢٢	ايرادات محافظة كربلاء / دعم الحشد الشعبي	٤٨٥

قام الباحث بالمقارنة بين الحسابات المستخدمة وتوصل الى الآتي:

استخدام حساب ايرادات (هدايا ونذور وتبرعات الزائرين) و(٤١١) الذي يقابله حساب ايرادات (نشاط الصناعات الاستخراجية) في النظام المحاسبي الموحد، علماً ان هذا الحساب لا يتم الاعتراف به من العتبة الحسينية الا بعد تحقق اوجه الصرف على الابواب المحددة من قبل اصحاب (التبرعات والنذور والتي يتم إظهاره مبدئياً في حساب التخصيصات في العتبة الحسينية.

ت	نوع الحساب	النظام المحاسبي الموحد	النظام المحاسبي المطبق في العتبة الحسينية المقدسة	اثر السياسة المحاسبية المطبقة في العتبة الحسينية المقدسة في موثوقية تقاريرها المالية
---	------------	------------------------	--	---

١	حساب التخصيصات	يمثل الاعباء التي يصعب تحديد مقدارها على وجه الدقة التي تتحملها نتائج الاعمال للسنة المالية المختصة وهي اعباء حقيقية يصعب تحديدها مسبقا مثال على ذلك: ١. مخصص الاندثارات. ٢. مخصص الديون المشكوك في تحصيلها. ٣. مخصص مصروفات الشراء. ٤. مخصص الخسائر المتوقعة لمشاريع قيد الانجاز. ٥. مخصص مصاريف الصيانة المحتملة. ٦. مخصص هبوط اسعار المخزون السلعي. ٧. هبوط اسعار الاستثمارات المالية. لكل حالة وضع النظام المحاسبي معالجة معينة حيث يتم تخفيض قيمة الموجود مع زيادة المصروف بقيمة ذلك التخصيص المعني.	
٢	الموجودات الثابتة	النظام يحتسب مخصص الاندثار لكافة الموجودات الثابتة عدا حساب الاراضي.	
١	يؤثر في قائمة المركز المالي للعتبة الحسينية المقدسة لظهور الموجودات الثابتة بأعلى من قيمتها الحقيقية لعدم تخفيض قيمة مخصص الاندثارات المتراكم.	استخدمت العتبات هذا الحساب لغرض معالجة الاموال المستلمة وعليها قيود للصرف ولا يمكن انفاقها الا على الغرض الذي خصصت من اجله مثال على ذلك: ١. مخصص عام. ٢. مخصص تعمير. ٣. مخصص اطعام . ٤. مخصص شراء . ٥. جهاز تبريد. ٦. مخصص شراء مكيف. ٧. مخصص ايتام. ٨. مخصص فقراء . ٩. مخصص شراء سيارات. ١٠. مخصص الحشد الشعبي. ١١. مخصص اعمار الراس الشريف . وهكذا يتم فتح حساب لكل مخصص حسب نوع ذلك المخصص.	
٢	يؤثر في قائمة حساب نتيجة نشاط العتبة الحسينية المقدسة لظهور المصروف باقل من القيمة الحقيقية لعدم إظهار مصروف الاندثار.		

٣	حقوق الملكية	يمثل في هذا النظام حساب كل من: ١- حساب راس المال ٢- حساب الاحتياطات	قيام العتبة الحسينية المقدسة باختزال هذا الحساب في اصحاب الهدايا والنذور النقدية واصحاب الهدايا والنذور العينية ، اي عدم استخدام حساب راس المال وحساب الاحتياطات ضمن البيانات المالية للعتبة الحسينية المقدسة.	يؤثر في قائمة المركز المالي للعتبة الحسينية المقدسة لعدم ظهور حسابي راس المال والاحتياطي وبالتالي تكون مبهمة للمستفيدين من التقارير المالية.
٤	حسابات متقابلة بالقيمة الرمزية	تستخدم هذه الحسابات للسيطرة على المستندات والوثائق المهمة التي بحوزة الوحدة الاقتصادية التي في معظمها ليس لها قيمة دفترية، وعليه فانه يجري تحديد قيمة رمزية غالباً ما تكون ديناراً لكل مستند او وثيقة مهمة. مثل (دفاتر مستندات القبض، دفاتر الصكوك غير المستعملة، وثائق التأمين، خطابات الضمان، العقود، سندات الملكية، وغيرها)	قامت العتبة الحسينية المقدسة باستخدام هذا الحساب للسيطرة على النقد الاجنبي بأنواعه المختلفة ومعادن الذهب والفضة من خلال مقابلة العملة الاجنبية على انواعها المختلفة بقيمة دينار عراقي واحد لكل نوع من العملات الاجنبية مثال على ذلك (٤٠٠٠ دولار عملة امريكية يعادل ٤٠٠٠ دينار عملة عراقية)، وكذلك بالنسبة للمعادن النفيسة مثل الذهب والفضة والاحجار الكريمة فان كل غرام واحد يعادل ديناراً عراقياً، وكذلك بالنسبة للسجاد الفاخر واللوحات الفنية والقطع الاثرية والمزهريات النادرة والتحف والثريات...الخ، فان كل قطعة منها تعادل ديناراً عراقياً واحداً. وكل ما ذكر اعلاه سوف يؤثر على حقيقية التمثيل العادل والصادق للتقارير المالية للعتبة الحسينية المقدسة.	يؤثر في قائمة المركز المالي للعتبة الحسينية المقدسة لاستخدام هذه الحسابات في غير الموارد المحددة لها بموجب النظام المحاسبي الموحد، وكذلك تستخدم خلافاً للمفهوم المحاسبي لتلك الحسابات.
٥	الموارد (الايادات)	تمثل اجمالي الايرادات التي تحصل عليها الوحدة نتيجة استخدام عوامل الانتاج بالإضافة الى الايرادات العرضية التي تحصل عليها الوحدة من الجهات الاخرى سواء كان لها	لا يتم الاعتراف بالايراد في النظام المحاسبي المطبق في العتبة الحسينية المقدسة وفقاً للمبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً، حيث يتم الاعتراف بالايادات عند تحقق المصروف المرتبط به والذي تم حجزه في حساب	١. يؤثر في قائمة المركز المالي للعتبة الحسينية المقدسة لظهور حساب التخصيصات باعلى من قيمته الحقيقية، لانها تمثل في الحقيقة ايرادات متحققة للعتبة ولم يتم الاعتراف بها الا بعد تحقق الصرف.

		علاقة بنشاطها او لم يكن.	التخصيصات خلافاً للمبادئ المحاسبية.	٢. يؤثر في قائمة حساب نتيجة النشاط العتبة الحسينية المقدسة لظهور حساب الايرادات بأقل من حقيقته لنفس السبب المذكور اعلاه.
--	--	--------------------------	-------------------------------------	--

المبحث الخامس: الاستنتاجات والتوصيات

أولاً: الاستنتاجات.

في ضوء ما تم عرضه ومناقشته في الجانبين النظري والعملية للبحث يمكن تحديد اهم الاستنتاجات التي تم التوصل اليها في الآتي:

١- لم تعتمد العتبة الحسينية المقدسة النظام المحاسبي الموحد لتثبيت كافة الاحداث الاقتصادية لمعاملاتها المالية واعتبرت النظام المحاسبي الموحد دليلا استرشاديا لنظامها المطبق .

٢- لم يتم احتساب مخصصات الاندثار لكافة الموجودات الثابتة العائدة للعتبة الحسينية المقدسة منذ عام ٢٠٠٨ مما اثر في صدق وعدالة ارصدة حساب الموجودات الثابتة.

٣- لم يتم تثبيت مصروف الاندثار السنوي للموجودات الثابتة العائدة للعتبة الحسينية المقدسة وترحيله الى حساب النتيجة (قائمة الدخل) مما يؤثر في صدق وعدالة رصيد حساب النتيجة.

٤- عدم استخدام حساب مخصص الديون المشكوك في تحصيلها في حسابات العتبة الحسينية المقدسة على الرغم من ضخامة حساب رصيد المدينين الظاهر في ميزان المراجعة.

٥- ظهور حساب مخصصات بغير المفهوم المحاسبي لها ضمن حسابات العتبة الحسينية المقدسة حيث تم تثبيت التبرعات والهدايا والنذور على هذا الحساب وليس على باب الايراد.

٦- قيام العتبة الحسينية المقدسة باستخدام سياسة محاسبية بالاعتراف بالايرادات خلافا للنظام المحاسبي الموحد حيث يتم الاعتراف بالايراد حين تحقق المصروف.

٧- وجود اختلاف بين التبويات المحاسبية لحساب الايرادات بين النظام المحاسبي المطبق في العتبة الحسينية المقدسة وبين النظام المحاسبي الموحد.

٨- قيام العتبة الحسينية المقدسة باستخدام حسابات القيمة الرمزية للعمات الاجنبية وللمخشات الذهبية والفضية وللسجاد الفاخر والتحف الثمينة واللوحات الفنية والثريات وما شابه ذلك بمعادلاتها بدينار عراقي واحد لكل نوع مما يؤثر في صدق وعدالة التقارير المالية.

٩- اختزلت العتبة الحسينية المقدسة حساب حقوق الملكية (راس المال والاحتياطات) بحساب حقوق الملكية الموقوفة (اصحاب الهدايا والنذور النقدية واصحاب الهدايا والنذور العينية).

١٠- النظام المحاسبي المطبق في العتبة الحسينية المقدسة تضمن اجراءات محاسبية مخالفة لما في النظام المحاسبي الموحد مما ينتج تقارير مالية لا توفر معلومات مفيدة لمستخدميها.

١١- ان النظام المطبق في العتبة الحسينية المقدسة ينتج تقارير مالية لا توفر اساس للمقارنة مع التقارير المالية للعتبات المقدسة الاخرى المشابهة لها من حيث طبيعة الاهداف والانشطة التي تقوم بها.

ثانياً: التوصيات:

في ضوء الاستنتاجات التي تم التوصل اليها يقترح الباحث عدد من التوصيات التي يأمل فيها ان تسهم في تطوير موثوقية التقارير المالية للعتبات المقدسة؛ لتكون المعلومات المحاسبية اكثر ملائمة للمستخدمين وتساعد الادارة في ترشيد القرارات المتخذة:

١- ضرورة اعتماد النظام المحاسبي الموحد من قبل كافة العتبات المقدسة مع تكييف بعض المعالجات المحاسبية بما يتلائم مع طبيعة العتبات المقدسة في العراق لاصدار تقارير مالية موحدة تكون مفيدة لكافة المستخدمين لتلك التقارير، واعداد نظام محاسبي موحد خاص للعتبات المقدسة لتتلافى حالات الاجتهاد الشخصي في تطبيق المعالجات المحاسبية.

٢- يجب احتساب مخصصات الاندثار لكافة الموجودات الثابتة العائدة للعتبة الحسينية المقدسة منذ عام ٢٠٠٨ ولغاية تاريخه لمعرفة الرصيد الحقيقي للموجودات الثابتة بعد تنزيل الاندثارات.

٣- ضرورة تثبيت مصروف الاندثارات السنوية للموجودات الثابتة العائدة للعتبة الحسينية المقدسة وترحيله الى حساب النتيجة (قائمة الدخل).

٤- ضرورة احتساب مخصص الديون المشكوك في تحصيلها ضمن حسابات العتبة الحسينية المقدسة وبما يتلائم مع ضخامة حساب رصيد المدينين الظاهر حسابات العتبة.

٥- ضرورة قيام العتبة الحسينية المقدسة بتصحيح استخدام حساب المخصصات بما يتلاءم مع النظام المحاسبي الموحد والمفهوم المحاسبي لحساب المخصصات.

٦- يجب على العتبة الحسينية المقدسة الاعتراف في الايرادات وقت تحققها وليس عند تحقق المصروف المرتبط بها.

٧- على العتبة الحسينية المقدسة استخدام التبويبات المحاسبية لحساب الايرادات حسب النظام المحاسبي الموحد.

٨- ضرورة قيام العتبة الحسينية المقدسة باستخدام حسابات القيمة الرمزية وفق متطلبات النظام المحاسبي الموحد والمبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً لكافة الحالات.

٩- ضرورة اظهار حساب الاحتياطات ضمن حسابات العتبة الحسينية المقدسة وفق متطلبات النظام المحاسبي الموحد.

المراجع و المصادر:

اولا: الكتب والمجلات :

- ١- البنا، بشير عبد الحفيظ، ٢٠١١ م "الاسس العلمية والعملية في المحاسبة الحكومية"، (ط١)، اليازوري، عمان، الاردن.
- ٢- سنون، علي السعيد، ١٩٩١ م "المحاسبة والمراجعة الحكومية في دولة قطر"، الشركة الحديثة للطباعة، قطر، الدوحة.
- ٣- الوقاد، سامي محمد، ٢٠١١ م "نظرية المحاسبة"، (ط١)، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الاردن.
- ٤- محمود، بكر ابراهيم، مهدي، نضال عزيز ٢٠١٠. دور ومسؤولية مراقبي الحسابات في العراق تجاه الافصاح الاليكتروني للقوائم المالية، مجلة دراسات مالية ومحاسبية، المجلد (٥) العدد (١١).
- ٥- ديوان الرقابة المالية الاتحادي، النظام المحاسبي الموحد للبلديات، بغداد، ٢٠١١ م.

ثانيا-الرسائل والاطاريح الجامعية:

- ١- الغوراني، فواز احمد محمود "العوامل المحددة لتوقيت الاعتراف بالايادات " رسالة ماجستير، الاقتصاد والعلوم الادارية، جامعة اليرموك، ٢٠٠٥.
- ٢- فاطمة الزهراء، فرحات. فعالية محافظ الحسابات في تعزيز موثوقية القوائم المالية.دراسة ميدانية في مكتب محافظ الحسابات، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية / الجزائر ٢٠١٦.
- ٣- كيلاني رشيدية. مدى كفاية التقارير المالية لمتطلبات التحاسب الضريبي، بحث تطبيقي في مديرية ضريبة الدخل اربيل، رسالة ماجستير، المعهد العربي للمحاسبين القانونيين /العراق ٢٠١١.
- ٤- حسن، عماد عبد الرضا. النظام المحاسبي الموحد للبلديات واثره على جدية التقارير المالية ورأي المدقق الخارجي، اطروحة دكتوراه، المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية / جامعة بغداد ٢٠١٥.

Foreign References

- 1– Kieso, Donald & Jerry J.Weygandt & Terry D.Warfield, "Intermediate Accounting", 14th ed, John Wiley & Sons, INC, U.S.A, 2012.
- 2– Needles, , Belverd E. & Marian powers & Susan V.Crosson, "Principles of Accounting". 11th, CENGAGE brain, (U.S.A), 2011.
- 3– Rankin, M, Stanton, P, Ferlauto, K & Tilling, M (2012). Contemporary issues in accounting, John Wiley & Sons, Milton, Queensland.
- 4– Stolowy & Lebas, (2002):Corporate financial reporting. Aglopective Perspective "Washinnation U.S.